

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجامية حقيقة أم أسطورة؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد ..

فقد انتشر بين بعض الناس مصطلح (الجامية)، فما حقيقة هذا اللقب؟ ومن الذي أنشأه؟ وما السبب وراء ذلك؟ تساؤلات لعل القارئ الكريم يجدها في ثنايا هذه الورقات.

والدافع لهذا الجمع^١: ما رأيته من بعض الناس ممن عليهم سمات الخير والصلاح، يحبون أهل العلم والسنة، ويحترمونها، ويقتبسون من علومهم - وهذه علامة خير والحمد لله - ولكنهم مع الأسف الشديد أصبحوا ضحايا لبعض الأفكار المنحرفة الهدامة، واتبعوا أناسا من أهل الأهواء بلا علم ولا بصيرة، فانحرفوا عن الجادة الصحيحة. فممن الأمور التي انخدع بها البعض: تلقيب أناس بأنهم (جامية).

^١ ولا تضرك - أخي الكريم - الجهالة بعيني وحالي، فما بمذه الورقات سوى كلام أهل العلم الأثبات، ولم أقم بشيء يُذكر حتى أدون اسمي، وإنما هو عمل يسير بإمكان أصغر طلبة العلم القيام به بل وأفضل منه، والحمد لله على التوفيق والإعانة. وأشكر من راجع هذه الورقات فنبهني على ما وقع فيها من خطأ مما ندد به قلمي، كما أشكر من أسدى إلي اقتراحا نافعا، فجزاهم الله عني خيرا.

ولكن اعلم - وفقك الله - أنه لا وجود لفرقة أو طائفة تسمى بهذا الاسم.

سئل الشيخ صالح الفوزان: لي زميل لا يذكر حقوق الحكام، وأحاديث السمع والطاعة؛ خوفاً بأن يسميه الطلاب بأنه (جامي) من الفرقة (الجامية)، فهل فعله صحيح؟ علماً أنه يقول: لا أريد أن يتعرّض أحد لعرضي.

فأجاب: (الحمد لله، هذه مدحة للذين يسموهم (الجامية)، أنهم يحتنون على السمع والطاعة، واتباع سنة الرسول ﷺ في ذلك، وينهون عن الفرقة والاختلاف، هذا تزكية لمن يسموهم (الجامية)، فأنت استمر على هذا، ولا عليك من الألقاب، خذ المنهج واترك الألقاب، فقد لُقب أهل السنة من قبل بألقاب شنيعة من جهة الفرق الضالة ولم يضرها)^٢.

وسئل أيضاً: هل هناك فرقة يُقال لها (الجامية)؟

فأجاب: (أنا لا أعرفها، تسمية أنشوؤها يريدون أن ينقروا من إخوانهم الذين يدعون إلى العقيدة والتوحيد، وطاعة ولاة أمور المسلمين، فأتوا بهذا اللقب؛ لينفروا الناس عنهم، فلا يُلتفت إلى هذا، ولا يضر أحداً، وإنما يضر من قاله)^٣.

وسئل أيضاً: ما حكم من يلزم من يأمر بالسمع والطاعة لولي الأمر في غير معصية الله بـ (الجامي)؟

فأجاب: (يا حبذا هذا الجامي الذي يأمر بالسمع والطاعة ويمثل قول الرسول ﷺ، الله قال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وأمر به النبي ﷺ قال: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد)^٤، هذا مثل الذي يقول للذي يأمر بالتوحيد، وينهى عن الشرك أنه (وهّابي)، لا تطيعوه، ويا حبذا ذا الوهابي الذي يأمر بالتوحيد، وينهى عن الشرك)^٥.

^٢ الإجابات الفاصلة على الشبهات الحاصلة ص ٣٧، جمع: الشيخ عوض بن سلطان العتيبي، مدار الوطن.

^٣ المصدر السابق ص ٥٥.

^٤ أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، وصححه الألباني رحمه الله.

^٥ الإجابات الفاصلة على الشبهات الحاصلة ص ٥٥.

ثم اعلم - وفقك الله - أن (الجامية) نسبة إلى الشيخ محمد أمان بن علي الجامي^٦ رحمه الله، وهو من علماء أهل السنة والجماعة، وقد أثنى عليه العلماء الأكابر، فمن ثنائهم عليه:

قال عنه الشيخ ابن باز رحمه الله: (أما بعد .. فيسرنى أن أفيدكم جميعا - حسب رغبتكم - أن الوالد رحمه الله معروف لدي بالعلم والفضل، وحسن العقيدة، والنشاط في الدعوة إلى الله سبحانه، والتحذير من البدع والخرافات)^٧.

وقال الشيخ فلاح منديكار رحمه الله: (وأذكر هنا أن الشيخ الجليل محمد أمان الجامي رحمه الله والذي توفي في سنة (١٤١٦ هـ)، ومن رحمة الله به وردًا لكيد المتطاولين والمتسلقين إلى مقامات العلم والعلماء أن قيض الله من يدافع عنه بعد موته تحقيقًا لوعده الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، فكتب الإمام ابن باز رحمه الله معرّفًا به وبفضله وعلمه وحسن اعتقاده وسلامة منهجه في الدعوة واشتهاره بالتحذير من البدع والخرافات وأهلها. ومعلوم عند القاضي والداني منزلة الشيخ محمد أمان عند العلامة ابن باز؛ فقد كان يوفده ممثلًا له خارج المملكة في الدعوة والمؤتمرات وجلسات الإصلاح بين الجماعات الإسلامية خاصة في بلاد الهند وباكستان وأفريقيا. وكان يوفد الشيخ محمد أيضا إلى جنوب المملكة لتدريس العقيدة، واختاره منذ افتتاح الجامعة الإسلامية في المدينة مدرّسا لمادة العقيدة ثم رئيسا لقسم العقيدة، وكانت العلاقة بينهما قوية أخوية لما يزيد على الأربعين عاما، بل وظل الشيخ ابن باز على اتصال بأولاده بعد مماته، رحم الله الجميع)^٨.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (فقد عرفْتُ الشيخ محمد بن علي الجامي رحمه الله عالما عاملا متمسكا بمذهب السلف الصالح مدافعا عنه، حتى حقد عليه أعداؤه - كما جرى على غيره من أهل السنة المدافعين عنها من أعدائهم المبتدعة -، ولكن الحق يدمغ الباطل كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]، حتى إن أعداء هذا الشيخ نبزوه وإخوانه من أهل السنة والاتباع بالجامية زورا وبهتانا حتى يظن من لا يعرفه أن له مذهبًا خاصًا مخالفًا لأهل السنة والجماعة، ولكن لا يضره ذلك ولا ينقص من قدره)^٩.

^٦ انظر ترجمته في كتاب: (سيرة العلامة الدكتور محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله رحمة واسعة)، بقلم الشيخ: مصطفى بن عبدالقادر الموسوي - دار الميراث النبوي.

وانظر كذلك رسالة بعنوان: (جهود الشيخ محمد أمان الجامي في تقرير عقيدة السلف والرد على المخالفين)، للشيخ صلاح محمد الخلاقي، وهي رسالة ماجستير، نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

^٧ انظر: سيرة العلامة الدكتور محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله ص ١٤٣.

^٨ ماذا يعنون بالجامية والمداخلية "دفاع عن الشيخين الجليلين محمد أمان الجامي وربيع بن هادي المدخلي" ص ٥٣ - ٥٤.

^٩ انظر تقديمه لكتاب: اتباع منهج السلف واجب لا خيار فيه للشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله.

وقال أيضا: (إن المتعلمين وحملة الشهادات العليا المتنوعة كثيرون. ولكن قليل منهم من يستفيد من علمه ويستفاد منه، والشيخ محمد بن أمان الجامي هو من تلك القلة النادرة من العلماء الذين سَخَرُوا علمهم وجهدهم في نفع المسلمين وتوجيههم بالدعوة إلى الله على بصيرة، من خلال تدريسه في الجامعة الإسلامية وفي المسجد النبوي الشريف، وفي جولاته في الأقطار الإسلامية الخارجية، وتجواله في المملكة لإلقاء الدروس والمحاضرات في مختلف المناطق، يدعو إلى التوحيد، وينشر العقيدة الصحيحة، ويوجه شباب الأمة إلى منهج السلف الصالح، ويجذرهم من المبادئ الهدامة والدعوات المضللة.

ومن لم يعرفه شخصا فليعرفه من خلال كتبه المفيدة، وأشرطته العديدة التي تتضمن فيض ما يحمله من علم غزير، ونفع كثير)^{١٠}.

وقال الشيخ عبدالمحسن العباد: (عرفته حسن العقيدة، سليم الاتجاه، وله عناية في بيان العقيدة على مذهب السلف، والتحذير من البدع، وذلك في دروسه ومحاضراته وكتاباته)^{١١}.

وقال الشيخ صالح اللحيدان: (الجامية هذا يقال تبع للشيخ محمد أمان الجامي، وأنا أعرفه، رجل طيب في نفسه، وسلفي العقيدة، وهو من زملائنا في الدراسة، بعدنا في التخرج والدراسة، لكنه كان فيما أعرف على عقيدة أهل التوحيد)^{١٢}.

وسئل الشيخ سليمان الرحيلي: نسمع بالشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، فهل التقيتم به، وهلا حدثتمونا عنه؟

فأجاب: (نعم، الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله التقيتُ به، وجلستُ في دروسه، وإن لم أكن من طلابه الذين لازموا، لكنني حضرتُ دروسا له، وحضرتُ له محاضرات في الجامعة، والتقيتُ به شخصيا، وهذا الرجل قد رأيت فيه تقوى عجيبة، ومراقبة لله، ورأيثُ قلبا خاشعا خائفا، ورأيثُ في دروسه أنه مربِّ من الطراز الأول، فكان ينهى عن أن يخوض طلابه فيما ليس لهم، ويُعامل الناس بأقذارهم، وكان شديد النصح رحمه الله لكل من يلقاه، وهو

^{١٠} سيرة العلامة الدكتور محمد أمان بن علي الجامي ص ١٤٦.

^{١١} المرجع السابق ص ١٤٥. وقد ذكر المؤلف أقوال عدد من المشايخ والعلماء في الثناء عليه، فطالعه تكروما.

^{١٢} انظر: ماذا يعنون بالجامية والمدخلية "دفاع عن الشيخين الجليلين محمد أمان الجامي وربيع بن هادي المدخلي" ص

صاحب توحيد، ويلهج بالتوحيد دائما، ويُريّ على التوحيد، ويعلمّ التوحيد، وهو داع إلى لزوم جماعة السلمين وإمامهم كما أمر النبي ﷺ^{١٣}.

● وأما نشأة هذا اللقب وسببه:

فقد أوضحه الشيخ فلاح مندكار رحمه الله فقال: (والذي أعرفه ويعرفه غيري أن الهجوم على الشيخين الجليلين^{١٤} بدأ بعد الغزو العراقي للكويت حين صدع الشيخان بالرد وبيان سفاهة وجهالة من أفتى من علماء الجماعات الحزبية بعدم جواز السماح للجيش الكافر أن تدخل المملكة، واعتبروا الاستعانة بالكفار محرمة، وأنها نوع غزو وفتح لباب الاستعمار واستحلال بلاد الحرمين.

وأيضا لفظ الجامية أطلقه بداية رموز الدعوة الحزبية السياسية والموصوفة بزعمهم بالإسلامية وأحيانا بالسلفية، أطلقوه بعد الغزو العراقي الذي كان يؤيده عامة جماعة الإخوان المسلمين الحزبية في شتى البلاد، حين تصدى العلماء الربانيون السلفيون في المملكة وغيرها بالكشف عن كل زيف وباطل مما أحاط بتلك الحادثة وما أطلقه الحزبيون من التبريرات والاعتذارات والتي تولى كبرها رموز ومشايخ الضلال في الجماعة الإخوانية الحزبية وإن تسترت بالسلفية وغيرها، وكانت للشيخ محمد أمان رحمه الله والشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله مواقف عظيمة جلية لا ينساها الصادقون من طلاب الشيخين في تصديهم وتعريتهم لذلك التيار الجائر الظالم وكذلك الطابور من أئمة الضلال زعماء الجماعة السياسية المؤيدة للعدوان، وكان موقفهما هو عين موقف كبار العلماء وأئمة الهدى في بلاد الحرمين، بل هو عين موقف طلاب العلم السلفيين في شرق الدنيا وغربها، لذلك نال العلماء في حينها وخاصة الشيخين الجامي والمدخلي مثل هذه الأوصاف الظالمة الجائرة من قيادات الإخوان في المملكة وغيرها بعد أن ثارت حفيظتهم لأنهم أرادوها فوضى عارمة لتكون سبيلا لتحقيق أهدافهم ومآرب حزبهم الإخواني السياسي البدعي.

وأذكر أيضا أكاذيبهم التي ملأت بلاد الحرمين، مع تحركاتهم وتظاهراتهم وتجمعاتهم، فكم زعموا أن الجيوش قد نزلت في المنطقة الشرقية حيث الشركات البترولية ومصانع التكرير، وزعموا أنهم بدأوا ببناء كنيستين عظيمتين في الشرقية، وأنهم كذلك يشترون البيوت ويؤجرونها بأضعاف أثمانها، إلى غير ذلك من الأراجيف والأكاذيب... وكان

^{١٣} راجع: شرح رسالة ذم التعصب لابن تيمية رحمه الله، الدرس الرابع. ولم يطبع هذا الشرح حتى الآن، ونحن الآن في:

(٢٠٢١/١٤٤٢)، فيسر الله طبعه والاستفادة منه. ولكلام الشيخ بقية سيأتي ذكرها.

^{١٤} سيأتي ذكر اسميهما.

شيخنا محمد أمان رحمه الله يصدع في الحرم المدني وغيره بكشف زيفهم وفضح مخططاتهم، ثم تبعه كذلك شيخنا ربيع بن هادي المدخلي في ذلك، بل وطلب الشيخ الإمام العلامة ابن باز رحمه الله أن يجمعوا بحثا في جواز الاستعانة بالكفار لصد الظلم ورد كيد الظالمين)^{١٥}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (وعندما حدث الغزو للكويت، - هذه الفتنة التي كانت كاشفة لكثير من الأفكار الكامنة - وقام أناس ضدّ ولي الأمر في السعودية، عندما استعان بالقوات الأجنبية؛ لرفع الظلم عن الكويت وأهلها، قام الشيخ محمد أمان رحمه الله ومعه إخوانه من المشايخ ببيان أن هذه الاستعانة جائزة، وأنها مشروعة، وأنها من الحق، وردّوا على المخدّلين الذين كانوا يُرسلون للجيش الأشرطة؛ ليتركوا نصرّة إخوانهم، مما أوغر صدور أقوام عليه، وشاء الله أن يجري أجره بعد وفاته، فأصبح أناس لا يعرفونه أبدا؛ يذمّونه، ويسبّونه، ويُلصقون به ما ليس فيه، حتى أصبحوا الآن يلمزون كل من يدعو إلى السمع والطاعة لولي الأمر في غير معصية الله بأنه (جامي)، بل أصبحت هذه الكلمة نوعا من الإرهاب؛ إن لم توافقنا سنصفك بأنك (جامي)!

ووالله إن النسبة للشيخ محمد أمان رحمه الله ليست سبّة، بل هي والله من المكارم من جهة ما كان عليه من حرص على التوحيد والسنة، والله ما سمعتُ منه في درس ولا في شريط له ما يخالف ما عليه العلماء من السلف الصالح إلى يومنا هذا. وأنا مرة قلت لبعضهم: هات لي جملة في الأصول يخالف فيها الشيخ محمد أمان رحمه الله كلام العلماء من المتقدمين والمتأخرين من أهل السنة. والله لا نعرف هذا، ولكن الهوى يُعمي ويُصم.

وإنك لتعجب من أناس يمدحون أشخاصا يُسمّون بالدّعاة - وليسوا كلهم -، وعندهم انحرافات عقديّة، وانحرافات فكريّة، وانحرافات عن السنّة، ويذمّون الشيخ محمد أمان رحمه الله، ولا يعرفون عليه انحرافا واحدا!! وإنما يتبعون أهل الباطل الذين ينسبون إليه هذا الأمر.

فنسأل الله عز وجل أن يرزقنا القلوب السليمة التي تقول بالحق للحق، وتدافع عن أهل الحق بالحق، وأسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنی وصفاته العلا أن يهدي ضال المسلمين في كل مكان، وأن يجمع كلمة المسلمين على الهدى والسنة)^{١٦}.

فهذا اللقب إنما هو من إفراقات جماعة الإخوان المسلمين، فلا تستهلك منتجاتهم الفكرية، فتتحرف كما تحرفوا عن جادة الصواب.

^{١٥} ماذا يعنون بالجامية والمدخلية "دفاع عن الشيخين الجليلين محمد أمان الجامي وربيعة بن هادي المدخلي" ص ٤٨ -

^{١٦} راجع: شرح رسالة ذم التعصب لابن تيمية رحمه الله، الدرس الرابع.

فصل: في بيان أن عادة أهل الأهواء مع أهل السنة تلقيبهم بالألقاب المنفرة

ثم اعلم - وفقك الله - أن أهل الأهواء في كل عصر ومصر يصفون أهل الحق والسنة بالألقاب التي تنفر الناس عنهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: (وقد صنّف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً أسماه: (تنزيه الشريعة عن الألقاب الشنيعة) وذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذه الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقّب أهل السنة بلقب افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقّبون النبي ﷺ بألقاب افتروها)^{١٧}.

وقال ابن القيم رحمه الله: (وهذا شأن كل مبطل ومبتدع، يلقّب الحق وأهله بالألقاب الشنيعة المنفرة)^{١٨}.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (هذه سنة الله عز وجل في خلقه، وأنه كما أن للرسول قوماً مجرمين يصفونهم بألقاب العيب، فلا تبايع الرسول قوماً مجرمون يلقّبونهم بأوصاف العيب، فأهل البدع لقبوا أهل السنة والجماعة بألقاب السوء، وكل طائفة منهم تلقّبهم بما يناسب ضد ما هذه الطائفة عليه).

والحامل على ذلك إما الجهل بالحق وظنهم أن ما هم عليه هو الحق، وأن ما سواه باطل، فيقدحون فيه، وهذا موجود مع الأسف في عصرنا الآن، تجد بعض الناس يعمل عملاً - حتى وإن كان من غير العقيدة - يرى أنه الحق فإذا خالفه شخص ذهب يقدح ويسخر به ويقول: فلان يقول كذا، فلان يقول كذا.

وإما أن يكون الحامل لهم على هذه الألقاب سوء القصد حيث أرادوا بذلك إبطال الحق وإثبات الباطل، والغالب على زعماء المبتدعة أن الذي حملهم على ذلك سوء القصد؛ لأن الجهل بالحق وهم أئمة كبار دعاة بعيد منهم، أما عوامهم فقد يجهلون.

فالحاصل: أن الذين اتبعوا الرسول عليه الصلاة والسلام لم يسلموا من أهل الشر وأهل البدع، بل جعل أهل البدع يلقّبونهم بألقاب السوء تنفيراً للناس عما هم عليه؛ إما لجهلهم وظنهم أن ما هم عليه هو الحق، وأن هؤلاء مخالفون له؛ وإما لسوء القصد وإرادة العدوان)^{١٩}.

^{١٧} الفتوى الحموية الكبرى ص ٥١٣، (مكتبة دار المنهاج - التوجيهي)، وانظر: مجموع الفتاوى ١١١/٥.

^{١٨} مختصر الصواعق المرسلّة للموصلي ٣٤١/١ - أضواء السلف.

^{١٩} شرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص ٤٦٦ - ٤٦٧، مؤسسة الشيخ ابن عثيمين.

وقال أيضا: (فكل مجرم فاجر لا بد أن يصف الأبرار المؤمنين بالصفات السيئة، لينفروا الناس عنهم وعن طريقتهم، بحسب ما يُملِّيه إجرامهم وفجورهم، وهذا حاصل في كل زمان ومكان؛ لأن بين الحق والباطل صراعا يتمثل في معتنقيها.

ولقد كان المشركون يُلقَّبون النبي ﷺ بألقاب السوء والنقص وهو منها بريء؛ لينفروا الناس عنه وعن طريقتهم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويظهر دينه على الدين كله، فكان الله يدافع عنه والحقائق تشهد بصدقه وعقله وأمانته. ثم كان لهؤلاء المشركين ورثة يلقَّبون ورثة النبي ﷺ بألقاب السوء أخذا بطريقة أسلافهم وتحقيقا لمشابهتهم وارثهم، فلقَّبوا أتباع النبي ﷺ وأهل السنة بألقاب السوء التي هم براء منها؛ لينفروا الناس عنهم وعن طريقتهم)^{٢٠}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (من عادى أولياء الله فقد آذنه الله بالحرب؛ كما جاء في الحديث القدسي

الذي يحكيه النبي ﷺ عن ربه عز وجل، أنه قال: **(من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب)**)^{٢١}.

وأولياء الله هم أهل السنة، هم علماء السنة، فالذين يُعادونهم ويؤذونهم بالألقاب؛ يلقَّبونهم بالألقاب المنقّرة: علماء السلاطين، علماء الكتب الصفراء، علماء الحيز والنفاس، علماء العلم القديم الذي لا أثر له في الواقع، الوهابية، الجامية، الغلاة، ونحو ذلك من الألقاب التي يصدرها من لا يستطيع أن يقابل أهل السنة بالحجة؛ من أجل التنفير عنهم، والله إن هذا لمن العداوة لأولياء الله، ومن عادى أولياء الله فإن الله مؤذنه بحرب، ولا بد له من سوء العاقبة.

ولذلك فالموفقون من عباد الله يعرفون للعلماء حقهم، وليس منا من لا يعرف لعالمنا حقه. لا يرفعونهم فوق قدرهم أبدا؛ فيدعون لهم العصمة في أفرادهم، بل يعتقدون أنهم بشر يخطئون ويصيبون، ولا يطيعونهم طاعة مطلقة في كل ما يقولون، لأن الطاعة المطلقة لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ولكنهم يعرفون لهم حقهم، فيحفظون أعراضهم، ويدبّون عنهم، ويرون من الجهاد في سبيل الله أن يذب عن علماء التوحيد والسنة)^{٢٢}.

وقال أيضا: (والله! من ضلال بعض الناس - أسأل الله أن يهديهم - أنهم لا يطلقون على أهل البدع في كل مكان لقباً منقّرا، وربما قالوا عنهم: إخواننا هداهم الله، فيهم خير! لكن إذا جاءوا إلى أهل السنة الذين يتمسكون

^{٢٠} المصدر السابق ص ٥٨٦.

^{٢١} رواه البخاري (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

^{٢٢} شرح رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه ص (١٢٨ - ١٢٩) - دار الميراث النبوي.

بالسنة، ويحاربون عواطفهم، ويُعلّمون الناس أن يحاربوا العواطف، ويتمسكون بالسنة على كل حال، وإن خالفت ما يطلبه المستمعون؛ لقبوه بالألقاب المنفرة)^{٢٣}.

فالواجب علينا - وفقك الله - نحو العلماء: احترامهم، وتقديرهم، والاستفادة من علومهم، والذب عنهم، وعدم الوقوع في أعراضهم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (وغيبة العلماء ليست كغيبة عامة الناس، لأن العلماء لهم من الفضل والتقدير والاحترام ما يليق بحالهم، ولأن غيبة العلماء تؤدي إلى احتقارهم وسقوطهم من أعين الناس، وبالتالي إلى احتقار ما يقولون من شريعة الله، وعدم اعتبارها، وحينئذ تضيع الشريعة بسبب غيبة العلماء، ويلجأ الناس إلى جهالٍ يفتون بغير علم، وكذلك غيبة الأمراء وولاة الأمور الذين جعل الله لهم الولاية على الخلق، فإن غيبتهم تتضاعف، لأن غيبتهم توجب احتقارهم عند الناس وسقوط هيبتهم، وإذا سقطت هيئة السلطان فسدت البلدان، وحلت الفوضى والفتن، والشر والفساد، ولو كان هذا الذي يغتاب ولاة الأمور، يقصد الإصلاح، فإن ما يفسد أكثر مما يصلح، وما يترتب على غيبة ولاة الأمور أعظم من الذنب الذي ارتكبه، لأنه كلما هان شأن السلطان في قلوب الناس تمردوا عليه ولم يعبئوا بمخالفته ولا بمنازحته، وهذا بلا شك ليس إصلاحاً، بل هو إفساد وزعزعة للأمن ونشر للفوضى، والواجب مناصحة ولاة الأمور من العلماء والأمراء على وجه نزول به المفسدة، وتحل به المصلحة، بأن يكون سرّاً وبأدب واحترام، لأن هذا أدمى للقبول وأقرب إلى الرجوع عن التمادي في الباطل، وربما يكون الحق فيما انتقده عليه منتقداً، لأنه بالمناقشة يتبين الأمر، وكم من عالم أغتیب ودُكر بما يكره، فإذا نوقش هذا العالم تبين أنه لم يقل ما نُسب إليه، وأن ما نُسب إليه كذب باطل، يُقصد به التشويه والتشويش والحسد، وربما يكون ما نُسب إليه حقاً، ولكن له وجهة نظر تخفى على كثير من الناس، فإذا نوقش وبين وجهة نظره ارتفع المحذور)^{٢٤}.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (وأقول: لا يقع في أعراض العلماء المستقيمين على الحق إلا أحد ثلاثة: إما منافق معلوم النفاق، وإما فاسق يبغض العلماء؛ لأنهم يمنعون من الفسق، وإما حزبي ضال يبغض العلماء، لأنهم لا يوافقونه على حزبيته وأفكاره المنحرفة)^{٢٥}.

^{٢٣} شرح فضل الإسلام ص ١١٠ - دار الميراث النبوي.

^{٢٤} مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين ٤٢/٢١ - ٤٤.

^{٢٥} الأجابة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص ٨٠، جمع: الشيخ أبو فريحان جمال بن فريحان الحارثي رحمه الله.

وقال أيضا: (والعلماء وَرَثَةُ الأنبياء، وهم قُدوة الأُمَّة، فإذا طَعَنَّا في العلماء فإنَّ هذا يُجَدِّثُ الخَلْحَلَةَ في المجتمع الإسلاميّ، ويقلِّل من قيمة العلماء، ويُجَدِّثُ التشكيك فيهم).

نسمع ونقرأ من بعض دُعاة السوء من يقول: "هؤلاء علماء حيض، علماء نفاس، هؤلاء عُملَاء للسلطين، هؤلاء علماء بَغلة السلطان"، وما أشبه ذلك، وهذا القول من هذا الباب - والعيادُ بالله - وليس للعلماء ذنب عند هذا الفاسق إلاَّ أنهم لا يوافقونه على منهجه المنحرف^{٢٦}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (وإنك لتعجب أيما عجب، ولتحزن حزنا شديدا عندما ترى شابا ظهرت عليه سمات الخير، فظهرت عليه السنة، وظهر الخير على أفعاله الظاهرة، فتراه ينبري في المجالس للتنقُّص من العلماء، وللطعن في العلماء الربانيين، ولتنزيل منزلتهم، وللتهوين من شأنهم، وإن ذاك أيها الإخوة انحراف خطير، وسبب لانحرافات خطيرة)^{٢٧}.

وقال أيضا: (من المقامات الشريفة والأعمال الصالحة المنيفة؛ أن يذب الإنسان عن أعراض أهل السنة الذين عُرفوا بالسنة من العلماء وطلاب العلم، فإذا نال أهل الأهوال منهم ووصفهم - كعادة أهل الأهواء - بالأوصاف التي يقصدون أن يُنفروا الناس عنهم بها؛ فإن الإنسان يتقرب إلى الله بالذب عن هؤلاء، وبيان ما هم فيه من الخير ونشر فضائلهم، وليس هذا من التعصب في شيء، وليس هذا من ذكر الرجال بالمدح؛ بل هو من باب الذب عن أعراض أهل السنة والجماعة ونشر فضائلهم)^{٢٨}.

وقال الشيخ عبدالرزاق البدر: (فإن مما يُتقرب به إلى الله عز وجل الذب عن أعراض علماء المسلمين، وتبرئتهم مما ينسب إليهم زورا وباطلا أو على غير وجهه الصحيح)^{٢٩}.

^{٢٦} إعانة المستفيد ٥٣٤/٢ - مؤسسة الرسالة ناشرون.

^{٢٧} انحراف الشباب أسبابه ووسائل علاجه ص ٦٦ - دار النصيحة.

^{٢٨} القواعد الفقهية المتعلقة بالبيع ص ٢٧٨، وانظر: ضوابط الربا ص ٢٧٨.

^{٢٩} التحفة السننية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية ص ١١٧ - دار الميراث النبوي.

فصل: في بيان معتقد أهل السنة في ولادة الأمور

ومما يصفون به من يسمونهم بـ (الجامية) بأنهم غلاة السمع والطاعة لولادة الأمور! بل كل من يدعو للسمع والطاعة بالمعروف فهو عندهم من الجامية! وهؤلاء أعماهم الهوى عن نور الحق والهدى.

قال الشيخ محمد بن غيث: (فإن زمانا يضطر الإنسان أن يبين نعمة وجود السلطان ولزوم طاعته؛ لزمان كثير فيه الجهل، وغشيته الفتن، وتطرفت فيه الأفهام، وعظم فيه البلاء، فإن مثل هذه الأمور من المسلمات الرواسخ لدى كل لبيب وعاقل يشاهد ما يحل بالبلدان، وما يمر بالأمم من حوادث الزمان.

ولكننا في زمان كثرت جهاله، وتفقه فيه لغير الدين، وغيبت فيه عقول الكثير، وهجرت فيه هذه المضامين والأبواب، واتهم المبيّن لذلك بشتى التهم، وجعل عند البعض علامة على موالات الطواغيت بزعمهم! وعند آخرين ردة ومروقا من الدين!! مع أن الناس أحوج ما يكونون إلى بيانه، حيث الفتن المدهمة، والأوضاع المتردية، والبلدان المشتعلة، والدعوات المضللة، والجهل المنتشر، لا سيما مع انتشار الأفكار والمذاهب المتطرفة الهدامة، كمذهب الخوارج ونحوهم، وما لهم من تأثير على عقول الناس، واستثمار للفراغ الفكري، وطرق منحرفة في تحقيق مآربهم، الأمر الذي أدى إلى طعن الكثير بأحاديث السمع والطاعة ولزوم الجماعة والبيعة، وفي هذا رد لأحاديث رسول الله ﷺ، وإجماع الأمة، وفتح لباب الطعن بمن ينقل السنة وينشر الحق، فكم من الناس إذا حدثته بأحاديث السمع والطاعة، ووجوب لزوم الجماعة، نفر وأعرض، وغضب وتكدر، وواجب المسلم أن يستسلم للحق، ولا يجد في نفسه حرجا مما قضى رسول الله ﷺ ولكن قد يؤتى الإنسان من جهله، ويلبس عليه بالشبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن تيمية رحمه الله: "وكذلك الخوارج: لما كانوا أهل سيف وقتال، ظهرت مخالفتهم للجماعة؛ حين كانوا يقاتلون الناس. وأما اليوم فلا يعرفهم أكثر الناس!" (٣٠) ٣١.

وقال الشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله: (إن الكلام في هذا الموضوع يجب أن يُكثّف من قِبَل العلماء وطلبة العلم في هذه الأيام خاصة، لما حصل لفتام من الناس من تلوّث فكري في هذا الباب، قاد زمامه شرادم من

٣٠ "النبوات ١/٥٦٤".

٣١ نعمة السلطان ص ١ - ٣.

أصحاب الاتجاهات الدخيلة، فأفسدوا أيّما إفساد، وشوّشوا على عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب الخطير بما ألقوه من الشبه الفاسدة، والحجج الكاسدة)^{٣٢}.

ثم اعلم - وفقك الله - أنه قد تكاثرت النصوص في بيان السمع والطاعة لولي الأمر بالمعروف حتى بلغت الأحاديث فيه مبلغ التواتر المعنوي.

قال الشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله: (الصبر على جور الأئمة أصل من أصول أهل السنة والجماعة، لا تكاد ترى مؤلفاً في السنة يخلو من تقرير هذا الأصل، والحض عليه. وقد بلغت الأحاديث حد التواتر في ذلك، وهذا من محاسن الشريعة، فإن الأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم يجلب من المصالح ويدراً من المفاسد ما يكون به صلاح العباد والبلاد)^{٣٣}.

وهذه المسألة تُذكر في كتب الاعتقاد والحديث وغيرها، وقد أفردت في ذلك مؤلفات كثيرة، فهي أصل من أصول أهل السنة والجماعة.

قال الشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله: (إن السمع والطاعة لولاة أمر المسلمين أصل من أصول العقيدة السلفية، قلّ أن يخلو كتاب فيها من تقريره وشرحه وبيانه، وما ذاك إلا لبالغ أهميته وعظيم شأنه؛ إذ بالسمع والطاعة لهم تنتظم مصالح الدين والدنيا معاً، وبالافتيات عليهم قولاً أو فعلاً فساد الدين والدنيا)^{٣٤}.

وقال الشيخ عبدالرزاق البدر: (وقد تتابع العلماء على إيراد هذه المسألة في مصنفاتهم في الاعتقاد، وكذا مصنفاتهم في الحديث، ومن أحسن ما جُمع في ذلك كتاب الإمارة من "صحيح مسلم")^{٣٥}.

^{٣٢} معاملة الحكام ص ١٤ - الدار الأثرية.

^{٣٣} معاملة الحكام ص ١٠٠.

^{٣٤} معاملة الحكام ص ٧.

^{٣٥} تعليقة على شرح السنة للإمام المزني ص ١١٢.

فينبغي على كل عاقل مرید للحق الوقوف على ما دلت عليه النصوص الصحيحة دون تجاوز لها.

قال الشيخ فلاح منديكار رحمه الله: (والنصوص قد بينت وفصلت الأمر بيانا شافيا في سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، والتي يقر العلماء أنها قد بلغت حد التواتر المعنوي).

ومن تدبر هذه النصوص يجدها شافية شائعة كافية، تكفي لمعرفة ما أوجبه الله لولاة الأمور على التفصيل، ولكن غلبة الأهواء والشهوات والمصالح وغيرها تعمي الناس عن هذه النصوص، وتحول بينهم وبين حسن فهمها فضلا عن العمل بها)^{٣٦}.

وقال الشيخ محمد بن غيث: (فتأمل الأحاديث، وشرح لها صدرك، وفرغ نفسك من كل شبهة في رأسك، فالدين إنما هو اتباع، والإسلام قنطرة لا تعبر إلا بالاستسلام، وقد قال ربنا تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، فلن تهتدوا إلا إذا أطعتم الرسول ﷺ)^{٣٧}.

واعلم أن السمع والطاعة بالمعروف تكون لولي الأمر المسلم مهما كانت حالته، سواء كان صالحا أو فاسقا، عادلا أو جائرا، فالحاكم المسلم لا يجوز الخروج عليه ولا منازعته بحال، ولا تقليل هيئته، ولا تحريض الناس عليه، ولا محاولة إسقاطه بالمظاهرات وغيرها، والواجب الصبر على جوره واستثاره بالأموال وغيره، فقد يكون تسلطه على الرعية بسبب ذنوب الرعية وظلمهم لأنفسهم.

^{٣٦} سمعوا وأطيعوا ص ١٧.

^{٣٧} فقه جماعة المسلمين وإمامهم ص ١٣ - مكتبة المدينة العلمية.

قال الطحاوي رحمه الله: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعوا^{٣٨} لهم بالصلاح والمعافاة)^{٣٩}.

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى]، وقال تعالى: ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أِنِّي هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران]:

^{٣٨} الدعاء لولاة الأمور بالصلاح والخير من علامات أهل السنة والجماعة.

قال البرهاري رحمه الله: (وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله. لقول فضيل: (لو كانت لي دعوة ما جعلتها إلا في السلطان)، ... فأمرنا أن ندعوا لهم بالصلاح، ولم نُؤمر أن ندعوا عليهم وإن ظلموا، وإن جاروا؛ لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين). شرح السنة للبرهاري ص ١١٣ - ١١٤ (ت: الجميزي - دار المنهاج).

وقال الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله: (الواجب الدعاء لهم بالصلاح بأن الله هو الذي يصلحهم، وهو الذي يعافهم، وقد يكون فسادهم وعدم صلاحهم عقوبة للمجتمع، على المجتمع الذي ابتلي بولاة أمور غير صالحين، عليهم أن يدعوا الله أن يصلحهم، وأن يدعوا لهم بالمعافاة والصلاح، لا الخروج عليهم ولا الدعاء عليهم؛ لأن الأمر بيد الله هو الذي يصلح من يشاء وينزع التوفيق ممن يشاء). جهود الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله في تقرير عقيدة السلف ص ٥٩٢.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيت أحدا يدعو على ولاة الأمور، فاعلم أنه ضال في عقيدته، وليس على منهج السلف، وبعض الناس قد يتخذ هذا من باب الغيرة والغضب لله عز وجل، لكنها غير غيرة وغضب في غير محلها؛ لأنهم إذا زالوا حصلت المفاسد. قال الإمام الفضيل بن عياض رحمه الله - ويروي ذلك عن الإمام أحمد - يقول: (لو أني أعلم أن لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان).

والإمام أحمد صبر في المحنة، ولم يثبت عنه أنه دعا عليهم أو تكلم فيهم، بل صبر وكانت العاقبة له، هذا مذهب أهل السنة والجماعة. فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافا عن عقيدة أهل السنة والجماعة.

وبعضهم ينكر على الذين يدعون في خطبة الجمعة لولاة الأمور، ويقولون: هذه مداينة، هذا نفاق، هذا تزلف. سبحان الله! هذا مذهب أهل السنة والجماعة، بل من السنة الدعاء لولاة الأمور؛ لأنهم إذا صلحوا صلح الناس، فأنت تدعو لهم بالصلاح والهداية والخير، وإن كان عندهم شر، ... والغيرة ليست في الدعاء عليهم، فإن كنت تريد الخير؛ فادع لهم بالصلاح والخير، فالله قادر على هدايتهم وردهم إلى الحق، فأنت هل يمست من هدايتهم؟ هذا قنوط من رحمة الله).

التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية ص ١٧١ - ١٧٣، دار العاصمة.

^{٣٩} شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٢/٥٤٠ - ت: الأرناؤوط والتركي.

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].
 وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّدُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم^{٤٠}.

قال الشيخ الألباني رحمه الله معلقا على كلام ابن أبي العز السابق: (قلت: وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم (من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا) وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وإلى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله: (أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم على أرضكم). وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس، وهو الثورة بالسلاح على الحكام بواسطة الانقلابات العسكرية، فإنها مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤١].

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (لو كان ولاة الأمر يستأثرون على الرعية بالمال أو غيره، مما يرفهون به أنفسهم، ويحرمون من ولاهم الله عليهم، فإنه يجب علينا السمع والطاعة، لا نقول: أنتم أكلتم الأموال، وأفسدتموها، وبدرتموها فلا نطيعكم؛ بل نقول: سمعاً وطاعة لله رب العالمين ولو كان لكم استئثار علينا، ولو كنا نحن لا نسكن إلا الأكواخ، ولا نفتش إلا الخلق من الفرش، وأنتم تسكنون القصور، وتتمتعون بأفضل الفرش. لا يهمننا هذا؛ لأن هذا كله متاع الدنيا وستزولون عنه، أو يزول عنكم، إما هذا أو هذا، أما نحن فعلينا السمع والطاعة، ولو وجدنا من يستأثر علينا من ولاة الأمور، ... واعلم أنك سوف تقتص يوم القيامة من حسناته، فإن بقي من حسناته شيء وإلا أخذ من سيئات من ظلمهم، ثم طرح عليه، ثم طرح في النار - والعياذ بالله -، فالأمر مضبوط ومحكم لا يضيع على الله شيء^{٤٢}).

^{٤٠} شرح العقيدة الطحاوية ٥٤٣/٢.

وانظر هذا المعنى أيضا في: مفتاح دار السعادة لابن القيم ٧٢١/٢، ورياض الصالحين للعثيمين شرح حديث رقم (٥٢) ورقم (٩٢)، ومعاملة الحكام للشيخ عبدالسلام بن برجس ص ١٠٠ وما بعده، وتعليقة على شرح السنة للإمام المزني للشيخ عبدالرزاق البدر ص ١١٤، فقه جماعة المسلمين وإمامهم للشيخ محمد غيث ص ٥٥.

^{٤١} العقيدة الطحاوية شرح وتعليق محمد بن ناصر الدين الألباني ص ٦٩ - المكتب الإسلامي.

^{٤٢} شرح رياض الصالحين ٤٢١/٢، شرح حديث رقم (١٨٦) - مدار الوطن للنشر.

وقال أيضا: (ولكن موقفنا نحو الإمام الوالي الذي لم يعدل أو ليس بعادل أن نصبر؛ نصبر على ظلمه، وعلى جوره، وعلى استئثاره، حتى أن رسول الله ﷺ أوصى الأنصار رضي الله عنهم وقال لهم: **(إنكم ستلقون بعدي أثره)**، يعني: استئثارا عليكم **(فاصبروا حتى تلقوني على الحوض)**^{٤٣}. ذلك لأن منازعة ولي الأمر يحصل بها الشر والفساد الذي هو أعظم من جوره وظلمه، ومعلوم أن العقل والشرع ينهى عن ارتكاب أشد الضررين، ويأمر بارتكاب أخف الضررين إذا كان لابد من ارتكاب أحدهما)^{٤٤}.

وقال الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله: (المقصود بالأمرء أصحاب السلطة من الملوك والسلاطين الذين جمع الله على أيديهم كلمة المسلمين، بصرف النظر هل هم من الأبرار أو من الفجّار؟ برهم وفجورهم يضرهم في أنفسهم، لكن المسلم الذي يعيش تحت هذه السلطة عليه أن: يلتزم ويطيع ما لم يؤمر بمعصية، يقيم الحج تحت رئاستهم، ويجاهد تحت رايته، ويقيم الأعياد والجمعة تحت رعايتهم، ولا يبحث عن صلاحهم أو عدم صلاحهم في أنفسهم، هذا شيء خاص فيما بينهم وبين الله عز وجل، (وعلى المسلمين السمع والطاعة ما لم يؤمروا بمعصية)^{٤٥}، وهذا من السياسة الشرعية، والسياسة الشرعية تقتضي أن يسعى كل فرد من المسلمين بما يحفظ على الأمة أمنها ووحدتها واستقرارها وعدم انتشار الفتن في المجتمع)^{٤٦}.

وقال أيضا: (ظلم ولي الأمر لا يبيح الخروج عليه بل الواجب الصبر على ظلمه، ولو أخذ مالك وضرب ظهرك ما لم تؤمر بمعصية، عليك الصبر .. لا يجوز الدعوة عليهم ولعنهم وسبهم والتشهير بهم غير جائز؛ لأن كل ذلك يؤدي إلى تشتت المسلمين وتفرق كلمتهم)^{٤٧}.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (فتجب طاعة ولي الأمر في غير معصية الله، إذا أمر بمعصية فلا يطاع، لكن لا يُخالف في بقية الأمور، لا يطاع في هذه المسألة خاصة التي فيها معصية، أما بقية الأمور فلا تنتقض بيعته بسبب ذلك، ولا يخالف، ما دام أنه على الإسلام؛ لما في طاعة ولاة الأمور من اجتماع الكلمة، وحقن الدماء، واستتباب الأمن، وإنصاف المظلوم من الظالم، ورد الحقوق إلى أصحابها، والحكم بين الناس بالعدل، حتى ولو كان ولي الأمر

^{٤٣} رواه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١) من حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنهما.

^{٤٤} شرح رياض الصالحين ٦٤١/٣، شرح حديث رقم (٦٦٠).

^{٤٥} "رواه البخاري (٧١٤٤) ومسلم (١٨٣٩)".

^{٤٦} جهود الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله في تقرير عقيدة السلف والرد على المخالفين ص ٥٩٠.

^{٤٧} المرجع السابق ص ٥٩١.

غير مستقيم في دينه؛ بأنه كان فاسقا، ما لم يصل إلى الكفر، كما قال ﷺ: **(اسمعوا وأطيعوا، إلا أن تروا كفرا بواحا^{٤٨} عندكم عليه من الله برهان)^{٤٩}.**

فما دامت معاصيه دون الكفر، فإنه يُسمع له ويطاع، وفسقه على نفسه، لكن ولايته وطاعته لمصلحة المسلمين؛ ولهذا لما قيل لبعض الأئمة: إن فلانا فاسق لكنه قوي، وإن فلانا صالح لكنه ضعيف، أيهما يصلح للولاية؟

قال: الفاسق القوي؛ لأن فسقه على نفسه، وقوته للمسلمين. أما هذا الصالح؛ فإن صلاحه لنفسه وضعفه يضر المسلمين، فيُسمع له ويطاع وإن كان فاسقا في نفسه، بل وإن جار وإن ظلم، يقول رسول الله ﷺ: **(أطع وإن أخذ مالك وضرب ظهرك)^{٥٠}؛** لأن في طاعته مصلحة أرجح من المفسدة التي هو عليها، ولأن مفسدة الخروج عليه

^{٤٨} قال النووي رحمه الله مبينا معنى كلمة (بواحا): (أي ظاهرا لا يحتمل التأويل). رياض الصالحين ص ١٢٥ - المكتب الإسلامي.

^{٤٩} أخرجه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، ولفظه كما في الصحيحين: **(... عندكم من الله فيه برهان).**

^{٥٠} أخرجه مسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، ولفظه: **(تسمع وتطيع للأمر، وإن ضُرب ظهرك، وأخذ مالك فاسمع وأطع).**

قال الشيخ سليمان الرحيلي: (معنى قول النبي ﷺ: **(تسمع وتطيع للأمر، وإن ضُرب ظهرك)**، ما معنى: وإن ضُرب ظهرك؟ المعنى: حتى وأنت متيقن من الظلم؛ لأنك أنت المضروب، لا أحد حكي لك، أنت المظلوم بنفسك، ضُرب ظهرك تحت هذه الولاية، وأخذ مالك، لا شك عندك أن هذا الوالي ظالم، ومع ذلك تسمع وتطيع للأمر، فدل ذلك على أن ظلم ولي الأمر لا يُبيح معصيته، وليس المقصود أن يُطاع في الظلم، ولكن المقصود أن ظلمه لا يُبيح معصيته).
أصول أهل السنة هداية وأمان ص ٤٣ - دار الميراث النبوي.

وقال أيضا: (سبحان الله! هذا الحديث فيه رد على الذين يقولون: إن نصوص السمع والطاعة، إنما في أمثال أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وفيه رد على الذين يقولون: إن نصوص السمع والطاعة إنما هي في الذين يقيمون الدين، أما الذين عندهم مخالفات فلا؛ لأن النبي ﷺ وصفهم بهذا الوصف: **(لا يهتدون بمُهداي، ولا يستنون بسُنّي).**

ثم إن النبي ﷺ قال: **(وإن ضُرب ظهرك وأخذ مالك)؛** لماذا قال هذا؟ يعني: حتى لو تيقنت أنك ظلمت؛ لأن الظلم قد تسمع به، فتسمع أن الحاكم ظالم؛ مجرد سماع، لكن إذا وصل الظلم إليك فُضرب ظهرك لم يبق شك، وأخذ مالك بغير حق لم يبق شك، وتيقنت أنه ظالم، ومع ذلك **(فاسمع وأطع).**

والعجيب أن أهل الأهواء، وهذا الحديث في صحيح مسلم قالوا: الحديث ضعيف، واستعانوا ببعض من لهم علم بالحديث، فبحثوا عن علل في إسناد الحديث، وتغافلوا عن كون الحديث له شواهد كثيرة يُقطع معها بصحته، فمع كونه في صحيح مسلم، له شواهد كثيرة جدا يُقطع معها بصحته، وهم يحتجون بأسانيد أضعف من هذا، لكن لأن هذا خالف الهوى بحثوا عن عمن يبحث لهم في تضعيفه، وقد نظرنا في إسناده، وبحثنا في شواهد، فوجدنا أن الصنعة الحديثية تقتضي القطع بأن الحديث صحيح). الأصول السنية البهية ص ١٥٤ - ١٥٥، دار الميراث النبوي.

أعظم من مفسدة البقاء على طاعته وهو عاصٍ؛ لأن في الخروج عليه سفكا للدماء وإخلالا بالأمن وتفريقا للكلمة. وماذا حصل للذين خرجوا على الأمراء وولاة الأمور مما قصه التاريخ؟

ماذا حصل لما إن نازغةً من الشذاذ في عهد عثمان رضي الله عنه قاموا وشقوا عصا الطاعة وقتلوا أمير المؤمنين عثمان؟

ماذا حصل على المؤمنين من النكسات إلى الآن؛ بسبب الخروج على أمير المؤمنين وقتله؟ فلا يزال المسلمون يعانون من النكسات المتوالية والمفاسد، وكذلك في حق بقية الولاة الصبر على طاعته وإن كان فيه مفسدة جزئية أخف من مفسدة الخروج عليه.

فلذلك أوجب النبي ﷺ طاعته ما لم يخرج عن الإسلام، ولو كان فاسقا، ولو كان ظالما، فإنه يصبر على هذه المفاسد الجزئية؛ درءًا للمفسدة العظيمة، وارتكاب أخف الضررين لدفع أعلاهما، هذا شيء معروف، وما من قوم خرجوا على إمامهم إلا كانت المفسدة في الخروج عليه أعظم من المفسدة في الصبر على طاعته، وهذا فرق ما بين أهل الجاهلية، وأهل الإسلام في مسألة ولاة الأمور.

أهل الجاهلية: لا يرون الطاعة لولاة الأمور، ويرون ذلك ذلة.

وأما الإسلام: فإنه أمر بطاعة ولاة أمور المسلمين، وإن كان عندهم شيء من الفسق في أنفسهم، أو عندهم ظلم للناس، يصبر عليهم؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين، وفي الخروج عليهم مضار للمسلمين أعظم من المفاسد التي في البقاء على طاعتهم مع انحرافهم الذي لا يخرجهم عن الإسلام، هذه القاعدة العظيمة التي جاء بها الإسلام في هذا الأمر العظيم.

وأما أهل الجاهلية — كما سبق — لا يرون انعقاد ولاية، ولا يرون سمعا ولا طاعة، ومثلهم الأمم الكافرة الآن، الذين يقولون بالحريات والديمقراطيات، ماذا تكون مجتمعاتهم الآن؟ همجية، بهيمية، قتل وسلب وفساد أعراض، وشر واضطراب أمن، وهم دول كبرى، وعندهم أسلحة، وعندهم مدمرات، لكن حالتهم حالة بهيمية — والعياذ بالله — لأنهم باقون على ما كانت عليه الجاهلية.

وأمر النبي ﷺ بالسمع والطاعة لهم، وأمر بالنصيحة لهم سرا، بينهم وبين الناصح.

وأما الكلام فيهم وسبهم واغتيالهم؛ فهذا من الغش لهم؛ لأنه يؤلّب الناس عليهم ويُفرح أهل الشر، وهذا من الخيانة لولاة الأمور.

أما الدعاء لهم وعدم ذكر معائبهم في المجالس، فهو من النصيحة لهم، ومن كان يريد أن ينصح الإمام؛ فإنه يوصل النصيحة إليه في نفسه، إما مشافهة، وإما كتابة، وإما بأن يوصي له من يتصل به ويبلغه عن هذا الشيء؛ وإذا لم يتمكن فهو معذور.

أما أنه يجلس في المجالس أو على المنابر أو أمام أشرطة ويسب ولاية الأمور ويعيبهم، فهذا ليس من النصيحة، وإنما هو من الخيانة لولاية الأمور، والنصيحة لهم تشمل الدعاء لهم بالصلاح، وتشمل ستر عيوبهم وعدم إفشائها على الناس، وكذلك من النصيحة لهم: القيام بالأعمال التي يكلونها إلى الموظفين، ويعهدون بها إلى الولاية في القيام بها، هذا من النصيحة لولاية الأمور^{٥١}.

فالحاكم الظالم يُسمع له ويُطاع ولو أخذ المال الحرام، ولا تجوز مقاتلته ومنازعته دفاعاً عن المال، فإن الشر الناتج عن مقاتلته أعظم وأكبر.

قال الشيخ محمد بن غيث: (ولا تقل: (من قُتل دون ماله فهو شهيد)^{٥٢}، هذا حق، ولكنه في غير السلطان، فالسلطان تسمع له وتُطيع وإن أخذ مالك وضرب ظهرك، وهو مستثنى من هذا الحديث باتفاق أهل العلم، فلو أراد السلطان مالك فأعطه، ولا يجوز لك أن تقاتله وتقول: أدافع عن مالي، إذ قتال السلطان شره يتعدى إلى الغير، وقد أمر النبي ﷺ بطاعته في هذا وعدم مقاتلته، فلا يجوز أن يُلبس على الناس بحديث عام تخصصه أحاديث أخرى؛ ولذلك قال ابن المنذر رحمه الله: (الذي عليه عوام أهل العلم أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إذا أُريد ظلماً؛ للأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه قال: (من قُتل دون ماله فهو شهيد)، لم يخص وقتنا دون وقت، ولا حالاً دون حال إلا السلطان، فإن كل من نحفظ عنهم من علماء أهل الحديث كالمجمعين على أنه من لم يمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربه أنه لا يحاربه ولا يخرج عليه؛ للأخبار التي جاءت عن رسول الله ﷺ بالأمر بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم وترك قتالهم والخروج عليهم ما أقاموا الصلاة)^{٥٣}.

^{٥١} شرح مسائل الجاهلية ص ٣٧ - ٣٩، دار الميراث النبوي.

^{٥٢} أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

^{٥٣} قال الشيخ في الحاشية: (الأوسط ص ٤٠٧، وانظر: الإشراف ١/٥٤٠، وشرح البخاري لابن بطال ٦/٦٠٨، والإنجاد في أبواب الجهاد للقرطبي ٢/٦٥٠، وتفسير القرطبي ٧/٤٤٥).

فالسُلطان لا يُنازع ولا يُثار عليه ولا يُخرج عليه، ولو بلغ في الظلم أي مبلغ ما دام مسلماً، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة^{٥٤}.

فإذا أراد الحاكم الجائر أخذ المال جوراً فإنه يُعطي ذلك دفعا لشره وأذاه، ومن باب ارتكاب أخف المفسدتين، ولا يُقاتل دون المال، أما العِرض فلا يتنازل فيه لأحد مهما كان، وإنما يُقاتل المرء دونه.

قال الشيخ صالح آل الشيخ: (مس العِرض إذا كان بالتعدي على العِرض مباشرة، فإنه يُقاتل المرء دون عِرضه، يعني: أتى والٍ من الولاية، ودخل يريد أن يأخذ زوجتك، أو يتعدى عليها، تُقاتل دون ذلك، فإن قُتلت دون عِرضك، فأنت شهيد)^{٥٥}.

والعجيب أن هؤلاء المنحرفين يزعمون أن (الجماعية) يوجبون الطاعة المطلقة للحاكم، فيُطاع حتى في المعاصي! وهذا من الكذب والبهتان عليهم، فالطاعة تكون في المعروف لا في المعاصي، وقد سبق بيان هذا.

قال ابن تيمية رحمه الله مبينا عقيدة أهل السنة والجماعة في الحاكم: (أنهم لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة، فلا يجوزون طاعته في معصية الله وإن كان إماما عادلا، وإذا أمرهم بطاعة الله فأطاعوه: مثل أن يأمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله، فهم في الحقيقة إنما أطاعوا الله، والكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لأجل أمر ذلك الفاسق بها، كما أنه إذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق، فأهل السنة لا يطيعون ولاية الأمور مطلقا، إنما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول ﷺ).

كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٩] ، فأمر بطاعة الله مطلقا، وأمر بطاعة الرسول؛ لأنه لا يأمر إلا بطاعة الله ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ﴾ [سورة النساء: ٨٠] ، وجعل طاعة أولي الأمر داخلية في ذلك، فقال: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ ولم يذكر لهم طاعة ثالثة؛ لأن ولي الأمر لا يطاع طاعة مطلقة إنما يطاع في المعروف.

^{٥٤} فقه جماعة المسلمين وإمامهم ص ٢٣.

^{٥٥} الأُجوبة والبحوث والمدارس المشتملة عليها الدروس العلمية ٢/٢٤ - مكتبة دار الحجاز.

كما قال النبي ﷺ: (إنما الطاعة في المعروف)^{٥٦}. وقال: (لا طاعة في معصية الله)^{٥٧} و (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)^{٥٨}، وقال: (ومن أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه)^{٥٩}(٦٠).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (فإذا أمر ولي الأمر بمعصية من المعاصي، فإنه لا يجوز لأحد أن يسمع له أو يطيع؛ لأن ملك الملوك رب العالمين عز وجل لا يمكن أن يُعصى سبحانه وتعالى لطاعة من هو مملوك مريبوب؛ لأن كل من سوى الله فإنهم مملوكون لله عز وجل، فكيف يقدم الإنسان طاعتهم على طاعة الله؟

إذن يستثنى من قوله السمع والطاعة ما دلت عليه النصوص من أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)^{٦١}.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (طاعة العلماء والأمرء في غير معصية الله واجبة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٩]، وذلك لأنه لا يتم نظام العالم وقيام المصالح إلا بطاعة ولاة الأمور ما لم يأمرُوا بمعصية الله عز وجل، فإن أمرُوا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق في تلك المعصية، ويُطاعون فيما ليس بمعصية)^{٦٢}.

وليس كل أمر خطر في بالك أنه معصية فإنه يكون معصية لا يُطاع فيها الإمام، فهناك منكرات معلومة لا يُطاع فيها أحد، فإن أمرك الإمام بفعل محرّم كشرب الخمر أو أمرك بترك واجب كترك الصلاة فإنك لا تطيعه في هذا الأمر، أما المسائل الخلافية والخلاف فيها معتبر، فإن حكمه فيها يرفع النزاع.

قال الشيخ سليمان الرحيلي: (فإذا كان هناك خلاف في مسألة من المسائل، واختار ولي الأمر قولاً، فإنّ اختياره يرفع النزاع، ويجب على جميع الرعية العمل بما اختاره ولي الأمر، وإن كان بعضهم يرى خلاف هذا، ولكن هذا مشروط بشرطين:

^{٥٦} أخرجه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وانظر تكريماً كلام المحقق على هذا الحديث وما بعده.

^{٥٧} أخرجه مسلم (١٨٤٠)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

^{٥٨} انظر: السلسلة الصحيحة للألباني رحمه الله ٣٥٠/١ حديث رقم: (١٧٩).

^{٥٩} أخرجه ابن ماجه (٢٨٦٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظه: (من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه)، وحسنه الألباني رحمه الله.

^{٦٠} منهاج السنة ٣/٣٨٧.

^{٦١} شرح رياض الصالحين ٢/٤٢٠ - شرح حديث رقم (١٨٦).

^{٦٢} إعانة المستفيد ٢/٤٦٥ - ٤٦٦، مؤسسة الرسالة ناشرون.

الشرط الأول: أن يكون هذا في المصالح العامة، لا في التصرفات الفردية.

الشرط الثاني: أن يكون الخلاف في المسألة معتبرا.

فإذا كان الخلاف معتبرا، وكان فيه مصلحة عامة، فاختر ولي الأمر أحد القولين أو الأقوال، لزم الرعية جميعا أن تعمل بهذا.

فمثلا: العلماء مختلفون في الاستعانة بالكفار عند الحاجة، هل يجوز للمسلمين أن يستعينوا بالكفار في حربهم؟ هي محل خلاف من قديم، والخلاف فيها معتبر، وهذه مصلحة عامة، فإذا اختار ولي الأمر أن يستعين بالكفار، ارتفع النزاع، ولزم الجميع أن يعملوا بهذا، ولا يجوز أن يُهَيَّج على ولي الأمر.

وهكذا في المسائل الخلافية، مثل مسألة التأمين التجاري، هي خلافية بين العلماء اليوم، فلو أن ولي الأمر اختار التأمين، وألزم الناس به، فإنه يلزم الناس أن يعملوا به، وحُكِمَ الحاكم المسلم يرفع الخلاف.

قال العلماء: الواجب على ولي الأمر أن يجتهد في الاختيار، ليس عن هوى، وإنما يجتهد ويختار الأصلح للمسلمين، فإن لم يكن من أهل الاجتهاد؛ ووقعت له مسألة وجب عليه أن يستعين بأهل الاجتهاد، ويختار بناء على مشاورتهم، فإذا اختار شيئا ارتفع النزاع، وهذه المسألة لو أدركناها يندفع كثير من الشر؛ لأن بعض طلاب العلم قد يذهب ويقرأ في الكتب، ويجد أن بعض أهل العلم قالوا: هذا الشيء لا يجوز، وولي الأمر أمر به، وهو يتعلق بالمصالح العامة، والخلاف فيه معتبر، فيقول: أنا لا أسمع، ولا أطيع؛ لأنه معصية. نقول: لا، حُكِمَ الحاكم المسلم يرفع النزاع، فلا يكون معصية، لكن هذا مقيد - وأهل السنة والجماعة عندهم اعتدال - بما كان في المصالح العامة، أما المصالح الخاصة التي تتعلق بالأفراد؛ فهذه ليس لولي الأمر على الفرد سلطة، وكذلك ما كان الخلاف فيه ضعيفا، فإنه لا عبرة باختياره هنا^{٦٣}.

وهذه المنكرات الصادرة عن الحاكم يجب فيها نصحه وتوجيهه إلى الخير، لكن أهل السنة لهم طريقة خاصة في معالجة هذا الأمر، ألا وهي مناصحة الحاكم سرا مع حفظ هيئته.

^{٦٣} أصول أهل السنة هداية وأمان ص ٧٢ - ٧٣ - دار الميراث النبوي.

قال الشيخ صالح الفوزان: (ولا نقول: إنه يُسكت على ما يصدر من الحكام من أخطاء، لا، بل تُعالج، ولكن تعالج بالطريقة السليمة، بالمناصحة لهم سرّاً، والكتابة لهم سرّاً)^{٦٤}.

وقال أيضا: (فالنصيحة للحكام تكون بالطرق الكفيلة بوصولها إليهم من غير أن يصاحبها تشهير أو يصاحبها استنفار لعقول الناس السدج والدهماء من الناس. والنصيحة تكون سرا بين الناصح وبين ولي الأمر: إما بالمشافهة، وإما بالكتابة له، وإما أن يتصل به ويبين له هذه الأمور، ويكون ذلك بالرفق، ويكون ذلك بالأدب المطلوب).

أما النصيحة لولاة الأمور على المنابر وفي المحاضرات العامة؛ فهذه ليست بالنصيحة، هذا تشهير وزرع للفتنة والعداوة بين الحكام وشعوبها، وهذا يترتب عليه أضرار كبيرة، قد يتسلط الولاة على أهل العلم وعلى الدعاة بسبب هذه الأفعال؛ فهذه تُفرز من الشرور ومن المحاذير أكثر مما يظن فيها من الخير، ... طريق النصيحة معروف، وأهل النصيحة الذين يقومون بها لا بد أن يكونوا على مستوى من العلم والمعرفة والإدراك والمقارنة بين المضار والمصالح والنظر في العواقب.

ربما يكون إنكار المنكر منكرا، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وذلك إذا أنكر المنكر بطريقة غير شرعية، فإن الإنكار نفسه يكون منكرا؛ لما يولّد من الفساد، وكذلك النصيحة ربما نسميها فضيحة ولا نسميها نصيحة، نسميها تشهيرا، نسميها إثارة، ونسميها زيادة شر وفتنة إذا جاءت بغير الطريق الشرعي المأمور به)^{٦٥}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (ولا شك أن كل عاقل يدرك أن نصيحة الابن ليست كنصيحة الأب، فلو كان أبوك يفعل منكرا معينا كشرب الدخان مثلا، وابنك يفعل نفس المنكر، فكل عاقل يدرك أنك عندما تنصح ابنك تنصحه بأسلوب لا تنصح به أباك، ولو نصحت أباك كما تنصح ابنك لتنادى العقلاء بالإنكار عليك، فكيف لا يُراعى مقام ولي الأمر في النصيحة؟! والله لو لم يرد دليل شرعي؛ لكانت الدلالات العامة كافية في بيان هذا، وهو أن نصح ولي الأمر يراعى فيه مقامه)^{٦٦}.

^{٦٤} الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص ٥٠.

^{٦٥} الإجابات المهمة في المشاكل الملمة ص ١٩-٢١، جمع الشيخ: محمد بن فهد الحصين - دار الإمام أحمد، وانظر:

الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص ٢٠٧.

^{٦٦} أصول أهل السنة هداية وأمان ص ٦٢ - دار الميراث النبوي.

وقال الشيخ محمد بن غيث: (يقول النبي ﷺ: (من أراد أن ينصح لذي سلطان، فلا يُبده علانية - فلا فضائيات ولا قنوات ولا إذاعات ولا منابر ولا صحف ولا مجلات ولا غير ذلك - ولكن ليأخذ بيده فيخلو به - يأخذ بيده إشارة للرفق، ويخلو به إشارة إلى الكتمان والستر - فإن قَبِلَ منه فذاك، وإلا قد أدّى الذي عليه)٦٧.

يعني إن أردت أن تنصح السلطان فاتبع هذا السبيل: فإن قبل منك فذاك طيب، وإن لم يقبل منك، فقد أدت الذي عليك، لا تقل: نصحت السلطان فلم ينتصح؛ فليس لدينا إلا الخروج عليه، هذا باطل، فأنت قد أدت الذي عليك، وانتهت مهمتك هنا، ولا تزد على ذلك إلا الدعاء له، ولا تشوّش ولا تُثّر الناس، ولا تذكر ما عند السلطان من معاصي، ولا تنزع يدا من طاعة.

ولما جاء سعيد بن جمهان إلى الصحابي عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه وقال: (إن السلطان يظلم الناس ويفعل ويفعل، قال: فتناول يدي فغمزها غمزا شديدا وقال: ويحك يا ابن جمهان، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يقبل منك؛ فأته في بيته فأخبره بما تعلم، وإلا فدعه؛ فإنك لست بأعلم من السلطان)٦٨.

كم من أمور لما نجلس مع المسؤولين؛ يتبين أن الحق معهم، وإن كان الدليل معنا، فدين الإسلام دين مصلحة وليس دين جمود، وقد يدفع السلطان مفسدة كبرى بارتكاب هذه المفسدة وأنت لا تعرف، فإن قبل منك فذاك، وإلا دعه؛ فإنك لست بأعلم من السلطان، ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم والتابعون رحمهم الله يnehون عن سب الأئمة ويشددون في ذلك.

قال أبو الدرداء رضي الله عنه: (إن أول نفاق المرء طعنه على إمامه)٦٩، ... كم تسمعون من سب؟ وكم تسمعون من طعن؟ وكم تسمعون من لمز؟ كل هذا يخالف هدي النبي ﷺ؛ فالإمام لا يُنكر عليه علانية، ولا يُسب ولا يُشعّب عليه، ولكن يُنصح خفية، وهذا في الحقيقة هو جهاد أهل السنة، فإن كنت صادقاً مخلصاً محباً لوطنك وإمامك وللناس، فانصح في السر، وانصح خفية، فهذا هو الجهاد؛ ولذلك قال النبي ﷺ حين سئل عن أفضل الجهاد: (كلمة حق عند سلطان جائر)٧٠، وتأمل قوله: (عند)، ليس في الفضائيات، ولا في الإذاعات، وإنما كلمة

٦٧ "أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٥٢١/٢، وقال الألباني: (صحيح لغيره)".

٦٨ "أخرجه أحمد في المسند ٣٨٢/٤".

٦٩ "أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٨/٧، وابن عبد البر في التمهيد ٢٨٧/٢١".

٧٠ "أخرجه أبو داود رقم (٤٣٤٤)، والترمذي رقم (٢١٧٤)، وابن ماجه رقم (٤٠١١)، وقال النووي في الرياض

ص ٨٦: (إسناده صحيح)".

حق عند سلطان جائر، وهنا إذا حصل الضرر، فسيكون على شخص واحد فقط، وإذا قتلك فأنت شهيد بنص حديث رسول الله ﷺ تنهاه وتنصحه وليس لشهوة، ثم إن قتلك فأنت شهيد إن شاء الله) ^{٧١}.

واعلم - وفقك الله - أنه ليس في طاعة الحاكم بالمعروف، وعدم الخروج عليه، وعدم التشغيب عليه نوع غلو فيه، بل هذا هو الدين، وأما الغلو فهو في الطاعة في المعاصي وتبريرها.

قال الشيخ سليمان الرحيلي: (بعض طلاب العلم الآن عندهم غلو في ولي الأمر، فإذا أمر بمعصية يبررون هذه المعصية، وهذا غلو في ولي الأمر. والصحيح أنه إذا أمر بمعصية فيجب أن نعتقد أن هذه معصية، وأن لا نعمل المعصية، وبعض الناس في المقابل يخالف الشرع؛ فإذا أمر ولي الأمر بمعصية خرجوا عليه في مظاهرات أو خرجوا عليه في قتال.

وأهل السنة وسط بين ذلك؛ فهم يقولون: إذا أمر ولي الأمر بمعصية فيجب إنكار هذا بقلبه، ويجب عدم العمل به، ولا يجوز عملها، ويجب الصبر على ولي الأمر وعدم الخروج عليه.

وهنا ننبه: بعض طلاب العلم يفهمون منهج أهل السنة والجماعة خطأ، ويظنون أن طريقة أهل السنة والجماعة مثلا أن يبرر لولي الأمر كل ما يفعل ولو كان حراما، نقول: لا، الحرام حرام لكن لا يُهَيِّج على ولي الأمر، ولا يسب على المنابر، ولا في الصحف) ^{٧٢}.

وبعض أهل الأهواء يصوّر للناس أن السمع والطاعة للحكام على ما فيهم من ظلم وعصيان هو نوع إقرار وتأيد لهم على هذه المخالفات، وهذا كذب وباطل.

قال الشيخ فلاح منديكار رحمه الله: (أما أن يُبرّر للخروج على الحكام، وسبهم، والتشهير بهم، وذكر مساوئهم على المنابر، وفي المجالس، والجرائد؛ بحجة ضياع الحقوق، فهذا أمر لا يجوز. نعم، نحن لا نوافق الحكام في كثير مما يفعلون وخاصة المعاصي والمنكرات، وعدم العدل والتسوية بين الرعية، لكن لا يعني هذا أن نشهر بهم، أو نسبهم، ونخرج عليهم؛ فإننا أمرنا بالسمع والطاعة لهم) ^{٧٣}.

^{٧١} فقه جماعة المسلمين وإمامهم ص ٣٣ - ٣٥.

^{٧٢} شرح فضل الإسلام ص ٢٥٤ - ٢٥٥ - دار الميراث النبوي.

^{٧٣} اسمعوا وأطيعوا ص ٣١.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (العصمة ليست لأحد إلا لرسول الله ﷺ، فالحكام المسلمون بشر يخطئون، ولا شك أن عندهم أخطاء وليسوا معصومين، ولكن لا نتخذ من أخطائهم مجالا للتشهير بهم ونزع اليد من طاعتهم، حتى وإن جاروا، وإن ظلموا، حتى وإن عصوا، ما لم يأتوا كفرا بواحا، كما أمر بذلك النبي ﷺ، وإن كان عندهم معاصٍ، وعندهم جور وظلم؛ فإن الصبر على طاعتهم جمع للكلمة، ووحدة للمسلمين، وحماية لبلاد المسلمين، وفي مخالفتهم ومنابذتهم مفسد عظيم؛ أعظم من المنكر الذي هم عليه، يحصل - في مخالفتهم - ما هو أشد من المنكر الذي يصدر منهم، ما دام هذا المنكر دون الكفر، ودون الشرك)^{٧٤}.

وقال الشيخ محمد علي فركوس: (وليس معنى عدم نزع اليد عن طاعتهم إقرارهم على الباطل والرضا عنهم بما هم فيه من المنكر، فالباطل يبقى مذموما، والمنكر يبقى على صفته بغض النظر عن فاعله محكوما كان أو حاكما، لا نرضى عن الأفعال المستقبحة شرعا ولا نجبها، كما نبغض الصنائع المستبشرة)^{٧٥}.

واعلم - وفقك الله - أن العلماء قد ذكروا أن الحاكم ولو كان كافرا وأتى كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان فلا تجوز منازعته كذلك إلا بشروط، ويُطاع في الخير والمعروف.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله: (ولو كان كافرا يُطاع في الخير ولا يُطاع في الشر، لو بُلي الناس بأمر كافر ولم يستطيعوا بالطرق الشرعية أن يعينوا غيره؛ أطاعوه في الخير لا في الشر، ويجوز الخروج عليه إذا كان عندهم قدرة يترتب عليها زواله من دون ضرر أكبر، أما إذا كان يخشى من ضرر أكبر فلا، يصبرون حتى يأتي الله بالفرج.

وإذا أتى بالكفر الصريح ينصح ويبين له الحق ويحذر من الكفر والشرك، ويبين له أن هذا يزيل ولايته ويجوز الخروج عليه لعله ينتهي، فإن هداه الله وسلم فالحمد لله، وإلا نظروا، إن كان عندهم قدرة يعزلونه ويعينون غيره فعلوا، وإلا صبروا حتى يأتي الله بالفرج، فلا يتعرضوا لسفك الدماء بغير طائل، الفرقة أعظم، يصبرون على الجماعة ويجتهدون في الصدع، فاجتماعهم على الحق وفي سبيل الدعوة إلى الحق - ولو كان أميرهم يدعو إلى الكفر - خير لهم من أن يتصدعوا على الانتشار والذبح وسفك الدماء وضياح الحق بينهم، فقاعدة الشريعة تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فلا بد من مراعاة المصالح والنظر إلى المصالح والمفاسد، فإذا كان القيام عليه لا يكون إلا بفساد وقتل المسلمين وإضاعة الحق أكثر لم يجز الخروج، حتى يوجد ما يعين على إزالة الشر وتقليله وتكثير

^{٧٤} الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص ٤٨.

^{٧٥} مجالس تذكيرية عن مسائل منهجية ص ٣٤٦ - دار الموقع/ دار العواصم.

الخير ويكون بتنصيب أهل الحق، مثل ما قال النبي ﷺ: (إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان)^{٧٦} فأباح لهم الخروج إباحة، وليس المعنى قوموا، وإنما معناه الإباحة، إباحة الخروج حتى يزيلوا الباطل، حسب المقام)^{٧٧}.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (ولكن هنا مسألة، وهي أن بعض الناس لغيرته على دين الله عز وجل، إذا رأى هذه المنكرات وأن هذه المنكرات المتفشية في الناس مما يوجد في الصحف أو يسمع في بعض الإذاعات أو يشاهد عن طريق الدشوش مثلا، ويغار على هذا ويرى أن الحكومة مقصرة في هذا الشيء، ثم يذهب يشيع مساوئ الحكومة بين الناس ويوغر الصدور عليها، ويلزم من عمله هذا أن يكره الناس ولاية أمورهم، والحقيقة أن هذه جادة خاطئة جدا ومخالفة للشرع، وخطيرة على المجتمع وسبب للفتن، ولو أنه سعى في إصلاح المجتمع نفسه، لكان خيرا له.

فمثلا ما يبث في الإعلام، من مقروء ومسموع ومنظور، يحذر الناس منه، يقول: احذروا مثلا من هذه المجالات، احذروا من مشاهدة الأشياء الضارة في الدين وفي الدنيا، احذروا من كذا وكذا، احذروا من الربا مثلا، والمجتمع إذا صلح، فإن ولاية الأمر جزء من المجتمع لا بد أن يصلح، إما اختيارا وإما اضطرارا لا بد أن يصلح^{٧٨}، وأما أن يصب جام غيرته على ولاية الأمر من أجل أن يوغر صدور الناس عليهم، فيحصل بذلك الشر والفساد فهذا لا شك أنه خلاف الصواب، وحيدة عن الجادة السليمة، ... إذا كان للإنسان غيره حقيقة، فليوجه الشعب إلى الخير.

والعجب أن بعض الناس تجده يصب جام غيرته على ولاية أمورهم، وهو يجد في شعبه من يشرك بالله عز وجل، ولا يتكلم، والشرك أعظم مما حصل من المعاصي من ولاية الأمور، أو يذهب يحاول أن ينزل الآيات على ما يهواه هو من المعاني التي يقول مثلا: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة] ثم يقول: كل نظام أو كل قانون يخالف الشرع، فهو كفر، وهذا أيضا من الخطأ.

وإذا فرضنا على التقدير البعيد أن ولي الأمر كافر، فهل يعني ذلك أن نوغر الناس عليه؟ حتى يحصل التمرد والفوضى والقتال!! لا شك أنه خطأ، المصلحة التي تحصل غير مرجوة في هذا الطريق، المصلحة التي يريدونها هذا

^{٧٦} رواه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

^{٧٧} التعليقات البازية على شرح الطحاوية ٢/٨٩٩ - ٩٠٠ - دار ابن الأثير.

^{٧٨} فإصلاح المجتمع بتوجيههم إلى الخير ونشر التوحيد والسنة سبيل العزة وصلاح الأحوال.

قال الشيخ سليمان الرحيلي: (تأسف - أيها المؤمن المبارك - عندما تجد بعض المسلمين يتباكى على حال المسلمين من الضعف والمهانة ويذهب إلى السياسة، ويدع ما ينبغي أن يكون وهو الاهتمام بالسبب الحقيقي لهذا الضعف؛ وهو البعد عن نشر العلم الحقيقي المبني على كتاب الله، وعلى سنة النبي ﷺ، فهذا الأمر ينبغي التنبيه إليه). شرح الوصية الصغرى ص ٦٩ - دار الميراث النبوي.

لا يمكن أن تحصل بهذا الطريق، بل يحصل في ذلك مفساد عظيمة، لأنه مثلا إذا قام طائفة من الناس على ولي الأمر في البلاد، وعند ولي الأمر من القوة والسلطة ما ليس عند هذا، ما الذي يكون؟ هل تغلب هذه الفئة القليلة؟ لا تغلب!! بل بالعكس يحصل الشر والفوضى والفساد ولا تستقيم الأمور، والإنسان يجب عليه أن ينظر أولا بعين الشرع، ولا ينظر أيضا إلى الشرع بعين عوراء، ينظر إلى النصوص من جهة دون الجهة الأخرى، بل يجب أن يجمع بين النصوص.

ثانيا: ينظر أيضا بعين العقل والحكمة، وما الذي يترتب على هذا الشيء؟

لذلك نحن نرى مثل هذا المسلك، مسلك خاطئ جدا وخطير، ولا يجوز للإنسان أن يؤيد من سلوكه بل يرفض هذا رفضا باتا ونحن لا نتكلم على حكومة بعينها، ولكن نتكلم على سبيل العموم^{٧٩}.

وقال الشيخ فلاح منديكار رحمه الله: (فالحاكم المسلم له السمع والطاعة ديانة، ونمارسها تعبدا لله تعالى على ما جاء أن طاعته من طاعة رسول الله ﷺ، وطاعة الرسول ﷺ من طاعة الله تعالى، فامتثل محتسبا مستجيبا فتكون في عبادة وطاعة وتحقيق الديانة لله تعالى).

وأما الحاكم الكافر والذي كفره ظاهر واضح بين عندنا فيه من الله برهان، أي ليس كفره محل أوهام واختلاف، فإن السمع والطاعة له تكون من باب المصالح ودرء المفساد وكف الأذى والشر عن الإسلام وأهله، ولا يجوز الخروج عليه أو مخالفته أو مقارنته إلا بشروط أعظمها: القدرة والتمكن والاستطاعة على فعل ذلك، شريطة عدم المفسدة، وعدم الضرر والشر، وألا يكون عدم السمع والطاعة ذريعة للفتك وإيقاع الشر في المسلمين^{٨٠}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (أهل العلم يقولون: لا يجوز الخروج على ولي الأمر الكافر إلا إذا وجدت أمور:

الأمر الأول: أن يكون عند المسلمين قدرة على تغييره.

الأمر الثاني: ألا يترتب على تغييره شر أعظم من بقاءه.

الأمر الثالث: أن يوجد من يصلح ليكون مكانه، فلا يجوز التهور.

^{٧٩} انظر: الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية، جمع: محمد بن فهد الحصين ص ١٠٥ - ١٠٧، دار الإمام أحمد.

^{٨٠} اسمعوا وأطيعوا ص ١٧.

يقال مثلاً: "هذا الحاكم حكم أهل العلم بكفره مثلاً، فنخرج عليه، ما دام أنه حُكم بكفره"، لا، لا بد أن تكون هناك قدرة وإلا فإنه لا يجوز، ولا بد أن تُؤمن الفتنة الأعظم، وإلا فإنه لا يجوز، وأن يوجد من يصلح ليحكم البلد ويُحكّم البلد، لكن أن يسقط الحاكم ويترك البلد فوضى، لا يكون فيها حق ولا خير، فهذا ما يصلح ولا يجوز^{٨١}.

واعلم - وفقك الله - أن السمع والطاعة للحاكم على جوره ليس خنوعاً ولا ذلة.

قال الشيخ محمد بازمول: (السمع والطاعة لولاة الأمر، والصبر على جورهم وظلمهم ليس من باب الضعف والخنوع والذلة، بل هو من باب القوة والعزة بالسنة وفي السنة. فالزم هُديت)^{٨٢}.

بل إن من سمات أهل الجاهلية - كما سبق - أنهم يرون الطاعة له من الذلة والخنوع! فلا تكن مشابها لهم.

قال الشيخ صالح الفوزان: (من مسائل الجاهلية: أنهم لا يخضعون لولي الأمر، ويرون أن هذا ذلة، ومعصية الأمير يعتبرونها فضيلة وحرية؛ ولذلك لا يجمعهم إمام، ولا يجمعهم أمير، لأنهم لا يخضعون، وعندهم أنفة وكبر. فجاء الإسلام بمخالفتهم وأمر بالسمع والطاعة لولي الأمر المسلم؛ لما في ذلك من المصالح)^{٨٣}.

ولا تكن كذلك مشابها للخوارج والمعتزلة فتخرج على ولي الأمر بحجة تغيير المنكر والأمر بالمعروف وإزالة الظلم، فإن فعلك منكر، ولا يُزال المنكر بمنكر أشد منه.

قال الشيخ صالح الفوزان: (لا يجوز حمل السيف على السلطان ويقال: هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا مذهب الخوارج والمعتزلة يخرجون على السلطان، ويقولون: إن السلطان فاسق، وهذا من إنكار المنكر، وهذا هو المنكر نفسه؛ لأن الخروج على ولي الأمر هو المنكر نفسه؛ لأنه معصية للرسول، ولما يترتب عليه من الضرر العظيم من سفك الدماء، واختلال الأمن، وتفرق الكلمة، مفاسد عظيمة، أشد من الصبر على معصيته

^{٨١} ضوابط الربا ص ٢٥٢ - دار الميراث النبوي.

^{٨٢} على جدران الفيسبوك (الإصدار الأول) ص ٢٦ - دار الميراث النبوي.

^{٨٣} شرح مسائل الجاهلية ص ٣٦ - دار الميراث النبوي.

ومخالفته؛ لأن معصيته ومخالفته ضرره عليه فقط، أما الخروج عليه بالسيف فهذا ضرره على المسلمين، وهذا مذهب المعتزلة والخوارج^{٨٤}.

واعلم أن العلماء لا يدعون لولاة الأمور أو يتكلمون في هذه المسائل لأجل الدنيا، أو لإرضاء أحد، أو خوفاً من أحد، وإنما هو دين يجب بثه وتقريره في النفوس، لما فيه من الخير العظيم على الناس.

قال الشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله: (وقد انقذ في ذهني أمر، هو: أن الذين يُعنون بالدعاء للولاة، ويهتمون به: هم أزهق الناس فيما عند الولاة من الدنيا، ومن كان متذمماً من الدعاء للولاة كارهاً لذلك، مشككاً في مشروعيتها؛ فهم أطمع الناس فيما عند الولاة من الدنيا، بل ما فعلوا ذلك - والله أعلم - إلا لأجل التسخط على أمور الدنيا، وهم يوهمون الناس أنهم إنما يقعون في الولاة، ويُظهرون كراحتهم من أجل أمور الدين)^{٨٥}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (فلا نتكلم عن السمع والطاعة لولي الأمر من أجل الدنيا. والله لو أراد العلماء والمشايخ - الذين يتكلمون عن السمع والطاعة لولي الأمر - الدنيا؛ لكان هناك طريق آخر، لكن هذا هو الدين، وبه يصلح الناس)^{٨٦}.

وقال أيضاً: (ويعلم الله - والله خير الشاهدين - أنا لا نتكلم في هذه الأبواب إلا نُصحا للأمة، ولا نتقرب بهذا إلى أحد من الناس كائناً من كان، ولا نتقرب إلى كراسي السلطة، ولا إلى كراسي القلوب، ولكن نحب المسلمين، ونسأل الله أن يحبنا المسلمون، لكننا لا نتزلف لأحد بدين الله، وإنما نقرر دين الله على ما شرعه الله، نتقرب بذلك إلى الله سبحانه وتعالى، ونحب للمسلمين الهداية)^{٨٧}.

وقال الشيخ محمد بن غيث: (وأنا والله لا أكتب من أجل الدفاع عن أحد، ولا نصرة لظلم، ولست بمدفوع من أحد، ولا أطلب أجراً من أحد، ولا أطلب الوجاهة ولا الزلفى عند أحد، ولكن الأمر والله دين، والله دين، والله دين، والأحاديث في هذا الباب متواترة)^{٨٨}.

^{٨٤} إتحاف القاري بالتعليقات على شرح السنة للإمام البرهاري، للشيخ صالح الفوزان ص ٤٥٠ - ٤٥١، ط ٤ - دار الإمام أحمد.

^{٨٥} معاملة الحكام ص ١٥٥ - الدار الأثرية.

^{٨٦} شرح رسالة فضل الإسلام ص ٣٩٨ - دار الميراث النبوي.

^{٨٧} أصول أهل السنة هداية وأمان ص ٧٦.

^{٨٨} فقه جماعة المسلمين وإمامهم ص ٢٥ - ٢٦، مكتبة المدينة العلمية.

وهناك مسائل عديدة متعلقة بهذا الباب لم تُذكر في هذه الورقات، فأرجو من القارئ الكريم مراجعة ما سطره أهل العلم في بيان هذا الأمر، ليكون على بصيرة من دينه^{٨٩}.

^{٨٩} انظر مثلاً كتاب: معاملة الحكام للشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله، وقال عنها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (مدعمه بالأدلة وجيدة) في شرح السياسة الشرعية - الشريط السادس ضمن الإجابة على بعض الأسئلة. وقد اختصر المؤلف كتابه في رسالة سماها: عقيدة أهل الإسلام فيما يجب للإمام، وله أيضا رسالة: الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم والتحذير من مفارقتهم.

وكتاب: هيبة ولي الأمر واجب شرعي وضرورة دنيوية للشيخ دغش العجمي.

ورسالة: هيبة الدولة واجب ديني وضرورة دنيوية للشيخ عزيز بن فرحان العنزلي.

ورسالة: نعمة السلطان، ورسالة: فقه جماعة المسلمين وإمامهم، كلاهما للشيخ محمد بن غيث.

وغيرها من الكتب العديدة المفيدة النافعة في هذا الباب.

فصل: في وجوب أخذ العلم عن أهله الثقات

والواجب علينا أخي الكريم - وفقك الله - أن نأخذ العلم والفتوى عن أهله الثقات المعظمين لنصوص الكتاب والسنة، السائرين على فهم سلف الأمة، وأن نبتعد عن أهل الأهواء والبدع، فإن أخذ العلم عن غير أهله سبب للانحراف عن الجادة السوية.

قال الشيخ عبدالسلام بن برجس رحمه الله: (فيا أيها الطلاب، إذا أردتم العلم من منابعه فهأؤهم العلماء الكبار، الذين شابت لحاهم، ونحلت جسومهم، وذبلت قواهم في العلم والتعليم، الزمواهم قبل أن تفقدوهم، واستخرجوا كنوزهم قبل أن توارى معهم، وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر).

تنبيه: في هذا الزمان اختل معيار كثير من العامة في تقييم العلماء، فجعلوا كل من وعظ موعظة بليغة، أو ألقى محاضرات هادفة، أو خطب الجمعة مرتجلاً: عالماً يُرجع إليه في الإفتاء، ويؤخذ العلم عنه.

وهذه رزية مؤلمة، وظاهرة مزرية، تطاير شررها، وعمّ ضررها، إذ هي إسناد العلم إلى غير أهله، وإذا وُسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة.

فليحذر الطالب من أخذ العلم عن هؤلاء، إلا إذا كانوا من أهل العلم المعروفين، فما كل من أجاد التعبير كان عالماً، ولا كل من حرف وجوه الناس إليه بالوقية في ولاية أمور المسلمين، أو بذكر (النسب) لوفيات الإيدز ونحوها (يكون عالماً)^{٩٠}.

وقال الشيخ صالح الفوزان: (فلا يجوز لك أن تصغي إلى أهل البدع، وتستمع لهم وتقول: أنا مؤمن قوي الإيمان وعارف بالعميقة ولا يؤثرون علي، هذا غرور، قد يفتن الإنسان، فالبعد عنهم وعدم سماع أقوالهم الباطلة عصمة، أما إذا أصغيت فإنك حري أن تفتن معهم)^{٩١}.

وقال أيضاً: (لا يجوز قراءة كتب المبتدعة، ولا سماع أشراطهم؛ إلا لمن يريد أن يردّ عليهم ويبيّن ضلالهم، أما الإنسان المبتدئ، وطالب العلم، أو العامي، أو الذي لا يقرأ إلا لأجل الاطلاع فقط لا لأجل الرد وبيان حالها؛ فهذا لا يجوز له قراءتها؛ لأنها قد تؤثر في قلبه وتُشبهه عليه فيصاب بشرها)^{٩٢}.

^{٩٠} عوائق الطلب ص ٢٧ - منارة الإسلام / المكتبة المنهجية الأثرية.

^{٩١} إتخاف القاري بالتعليقات على شرح السنة للبرهاري ص ٥٥٢ - دار الإمام أحمد.

^{٩٢} الأجابة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص ١٣٣.

وقال أيضا: (لا تتكلم بغير علم، ولا تتسلق العلم من غير أبوابه، لا تأخذ العلم من غير أهله، لا تكتفي بالكتب تُطالعها وتزعم أنك صرت عالما، تحفظ ولا تفقه، لا يكفي الحفظ، فهذه طريقة ضالة، وهي طريقة أهل الزيغ، نسأل الله العافية.

فعلى شبابنا - وفقهم الله - أن يهتموا بهذا الأمر، وأن يجلسوا إلى أهل العلم، ويستمعوا منهم، ويأخذوا العلم عن أهله، لا يأخذونه من أفهامهم، أو من كتبهم، أو عن أشباههم من الذين لا يعلمون^{٩٣}.

وقال الشيخ سليمان الرحيلي: (يجب أن يحذر المسلم الأهواء، وأن لا يتساهل في السماع لأهل الأهواء والبدع مهما راج قولهم، ومهما ظهروا في الإعلام القديم والحديث، فإنه ينبغي على المسلم أن يحذر؛ لأن الخطر عظيم، وأن لا يسمع ولا يستجيب إلا لمن يرى في قوله أنه يقرر قول الله عز وجل، وقول رسول الله ﷺ، ويرغب الناس في التوحيد، ويرغبهم فيما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ)^{٩٤}.

وقال أيضا: (تقرر عند أهل العلم أن الحق لا يُطلب من أهل الباطل، لكن إذا جاء فإنه يُقبل من كل أحد، فلا يُطلب الحق من أهل الباطل، ولا نذهب إليهم نطلب منهم الحق، فإن الأصل فيهم أنهم يدلون على الباطل، فلا نذهب إلى أهل البدع نطلب منهم العلم ونطلب منهم الحق، ولكن إذا جاءنا الحق واستنار بنوره؛ فإننا نقبل الحق من أي شخص كان.

وقد وجدنا بعض طلاب العلم يخلطون بين القضيتين من الجانبين، فبعضهم يقولون: لا نطلب الحق من أهل الباطل، وهذا حق، ولا نقبل الحق ما دام أنه جاء من قبلهم، وهذا كلام باطل، وبعضهم يعكسون فيقولون: ما دُمننا نقبل الحق إذا جاءنا من كل أحد؛ فإننا نطلب الحق من كل أحد، وهذا أيضا كلام باطل؛ لأن (الدُّنُو من الباطل هَلَكَةٌ) كما قال الإمام مالك رحمه الله، ولذلك إذا كان الشخص معروفا بالبدع وأنه من أهل الأهواء، ولم يكن إماما سُلِّمت له راية في فنه؛ فإنه لا يُنصح به، ولا يُنصح بكتبه، وإن كان في كتبه خير، فمن حدّر منه أهل العلم وحدّروا من كتبه فإن طالب العلم لا ينصح طلابه بكتبه؛ فإن ما في كتبه من خير يوجد في غيرها، والدنو من كتبه ما دام يقرر الباطل في كتبه وهو ليس من أهل العلم الذين سُلِّمت لهم راية، قد يقود الإنسان إلى الوقوع في البدع.

وخطوات الشيطان في هذا الباب من أخطر ما يكون؛ فإني أعرف طالب علم كان يدرس عندنا في كلية الشريعة وكان متشددا جدا في معاملة أهل البدع، حتى أنه كان لا يُسلّم على أساتذته الذين يدرّسونه ممن كانوا من الإخوان

^{٩٣} الإجابات الفاصلة على الشبهات الحاصلة ص ٧١.

^{٩٤} شرح فضل الإسلام ص ٣٥٨ - دار الميراث النبوي.

المسلمين قبل سنين طويلة، ثم طرأت على قلبه فكرة، وهي أن هذا الشيخ فيه خير، وهذا عنده أسلوب جيد، وأنا آخذ خيره وأترك شره! فبدأ يذهب إلى أقوام من هؤلاء، ويقرأ في كتب أقوام منهم، والله ما مرّ عليه إلا زمن يسير حتى تغيّر تماما، وأصبح يحمل على أهل السنة، وأن فيههم شدة، وصار يميل مع أهل الباطل! فالدنوّ من الباطل هلكته، ومن دنا من الباطل أوشك أن يقول به)^{٩٥}.

وقال أيضا: (العلم لا يؤخذ إلا من أهله الموثوقين، سواء ما يتعلق بالأحكام وفهم النصوص، أو ما يتعلق بفهم كلام العلماء، فإن العلم إنما هو طريق لمعرفة الدين، فينبغي للإنسان أن يعرف من أين يأخذ دينه، ولذلك كان السلف يقولون: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)^{٩٦}، فالعلم إنما يؤخذ من العلماء الموثوقين الذين شهد لهم بالعلم، وشهد لهم بالسلامة، سواء كان العلم متعلقا بفهم النصوص من الكتاب والسنة؛ فإنه لا يكفي أن تعلم النصوص، بل المطلوب أن تفهمها، وفهم النصوص إنما يكون بالرجوع إلى العلماء، أو ما يتعلق بفهم كلام العلماء، فإن كلام العلماء إنما يُفهم عن طريق العلماء؛ لأن كثيرا من الناس اليوم يرجعون إلى الكتب، ويقرؤون فيها، ويفهمون كلام العلماء بأنفسهم، ويوقعهم هذا في الزلل، ولذلك قيل قديما: (من كان شيخه كتابه فخطؤه أكثر من صوابه). فينبغي علينا أن نفهم هذا الأمر، وهو أنه يُرجع في العلم سواء ما يتعلق بالنصوص، أو بكلام العلماء، إلى العلماء الموثوقين.

المقدمة الثانية: أنه لا يجوز الاقتراب من أهل الفتن، ولا مجالستهم، ولا الأخذ عنهم، ولا الاستماع لكلامهم، بل الواجب على المسلم أن ينأى بنفسه عن أهل الفتن والفرقة والشر،... فإذا أخذنا العلم من أهله، وابتعدنا عن الفتن وأهلها، سددنا باب الشبهات)^{٩٧}.

وقال أيضا: (فالعلم ليس قصصا تُروى، ولا مجالس يُتقضى بها الزمن. إنما العلم طريق معرفة الدين، وإذا لم يكن العلم الذي يُدرّس طريقا لمعرفة الدين وما يقتضيه الشرع؛ فإنه ليس علما، وما دام أن العلم دين فلا بد أن يؤخذ عن الثقة حتى لا يُضَيِّع الدين، وهذا ما نراه اليوم، فإن بعض الناس لا يسألون عن المفتي، وإنما يكفيهم أنه يُفتي، فضاعت وضعفت ديانة بعض الناس ورقت أحوالهم، فبعض الرجال كان يُعفي لحيته، ثم أصبح يسمع لبعض من يفتون دون أن يعرف من هم من الناحية العلمية والميزان العلمي، أو صار يقرأ في الإنترنت، فبعد أن قضى أربعين عاما أو أكثر وهو معفٍ للحيته أخذ يمد يده إليها ويعبث بها، وهذا أمر ظاهر اليوم وسببه الغفلة عن الجملة

^{٩٥} الإعلام بالأئمة الأربعة الأعلام ص ٨٠ - دار الميراث النبوي.

^{٩٦} ذكره مسلم في مقدمة "صحيحه" رقم ١٤/١، من كلام ابن سيرين رحمه الله.

^{٩٧} الأصول السننية البهية ص ١٩٨ - ٢٠١، دار الميراث النبوي.

العظيمة الشريفة: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم)، فلا بد أن يُعرف المفتي بالعلم، وأن يشهد له أهل العلم بأنه أهل لأن يفتي، وإلا لو أخذنا من كل أحد لضاع الدين، ورقت ديانة الناس)^{٩٨}.

وقال أيضا: (الفتوى لا تؤخذ من الوعّاظ، ولا تؤخذ ممن يسمون بالدعاة، ولا تؤخذ من مشاهير الإعلام، وإنما تؤخذ من العلماء الذين عُرفوا بتعظيم النصوص، إذا ذكر النص وقف عنده وسلّم له، ودعا الناس إليه، لا يحمل الناس على ترك النص بفلسفات وآراء لا يدل عليها الدليل؛ هذا العالم الذي يؤخذ منه.

أما الذين لا يُعرفون بالعلم بالكتاب والسنة، ولا يُعرفون بتعظيم النصوص، ويُعرفون بالكلام العقلي والآراء؛ فإن هؤلاء لا تؤخذ عنهم الفتوى، بل أخذ الفتوى عنهم سبب في انتشار الضلال والعياذ بالله! ولذلك إذا ظهر العلماء الربانيون الذين يفتون بالكتاب والسنة؛ تجد أن الخير يكثر في أمة محمد ﷺ)^{٩٩}.

واحذر من القراءة في أي كتاب وإن كان جميل المنظر حسن اللون والتجليد، فبعض الكتب تلوّث فكري، وتهدم معتقدك.

قال الشيخ سليمان الرحيلي: (لا يكتب أحد كتابا إلا ويخدم ما في قلبه، حتى في النحو تجد العقيدة؛ ولذلك المعتزلة لما أَلّفوا في النحو والبلاغة ملؤوا كتبهم بما يشهد لعقيدة المعتزلة.

كتاب الخصائص لابن جني - وهو من الكتب المعتمدة في اللغة - مليء بالأمثلة التي تؤكد عقيدة المعتزلة، ومليء بالعبارات التي تتفق مع عقيدة المعتزلة، فإياك أن تقول: هذا الكتاب في فنّ كذا لا علاقة للعقيدة به! العقيدة ملازمة للإنسان، وما من مؤلّف يُؤلّف إلا وهو يخدم عقيدته، فلا بد من معرفة هذا)^{١٠٠}.

هذا ما تيسر جمعه وإيراده في هذه الرسالة الوجيزة، فأسأل الله تعالى أن يبارك فيها، وأن ينفع بها من شاء من عباده، كما أسأله أن يهدينا ويهدي ضال المسلمين، وأن يثبتنا جميعا على الإسلام والسنة، وأن يحسن لنا الختام. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

^{٩٨} الإعلام بالأئمة الأربعة الأعلام ص ٦٥ - دار الميراث النبوي.

^{٩٩} شرح فضل الإسلام ص ٩٦ - ٩٧، دار الميراث النبوي.

^{١٠٠} شرح الوصية الصغرى ص ٢٠١ - دار الميراث النبوي.

الفهرس	
الصفحة	الموضوع
٢	بيان الشيخ صالح الفوزان حقيقة الجامية
٣	من ثناء العلماء على الشيخ محمد أمان رحمه الله
٥	نشأة مصطلح الجامية وسببه
٧	فصل في بيان أن عادة أهل الأهواء مع أهل السنة تلقبيهم بالألقاب المنفرة
٩	الواجب نحو العلماء
١١	فصل في بيان معتقد أهل السنة في ولاية الأمور
٣٢	فصل في وجوب أخذ العلم عن أهله الثقات
٣٦	الفهرس